

Distr.: General  
12 November 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

## التقرير المرحلي السابع عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

التقرير العشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية  
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/70/369 و Corr.1) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية على علم، سنوياً، بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً التقرير المرحلي السنوي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (انظر A/70/158)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقريرين المشار إليهما أعلاه مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومدير مشروع أوموجا وغيرهما من ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأجرت اللجنة أيضاً تبادلاً للآراء مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161115 161115 15-19895 (A)



٣ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير أخرى للأمين العام وتقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة بالموضوع المعروضة حالياً على الجمعية العامة، والتي تتضمن أيضاً معلومات تتعلق بتنفيذ مشروع أوموجا. ومن ضمن هذه التقارير: (أ) تقرير الأمين العام عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/323)؛ و (ب) تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة بالموضوع (A/70/436)؛ و (ج) تقرير الأمين العام عن المرحلة التي بلغها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/364 و Corr.1).

#### لمحة عامة عن حالة المشروع

٤ - ترد في الفقرات من ١٧ إلى ٢٧ من التقرير المرحلي السابع معلومات عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥. ويذكر الأمين العام أن الخطة العامة لمشروع أوموجا قد نُفذت وفقاً للجدول الزمني وللخصائص الوظيفية المبينة في التقرير المرحلي السادس<sup>(١)</sup>، وأن الإنجازات الرئيسية تتضمن ما يلي: (أ) اكتمال نشر الخاصية الوظيفية المتعلقة بإدارة العقارات في نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ و (ب) تصميم وتطوير واختبار طلبات التغيير ذات الأولوية العليا الناتجة عن الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع التجريبي لدمج مرحلي الأساس والتوسعة ١ من نظام أوموجا (أوموجا - الإدماج)<sup>(٢)</sup> في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ و (ج) نشر عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٤<sup>(٣)</sup>؛ و (د) تعزيز نموذج الدعم المركزي المنفذ على نطاق المنظمة بأسرها من أجل تسوية الأعطال التقنية والاستجابة لطلبات المستخدمين للحصول على الخدمات، وذلك سواء فيما يتعلق بالمسائل التقنية أو الوظيفية؛ و (هـ) استحداث وبدء تشغيل لوحة متابعة إدارة الأداء من أجل استكمال التقارير الأخرى لتحليل الذكي للأعمال التي تُستخدم على نطاق واسع من أجل استخلاص

(١) كان الانتهاء من تنفيذ المشروع مقرراً في البداية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ على أساس خيار "المرحلة التجريبية أولاً" الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٤. ويرد في المرفق الثالث لتقرير اللجنة الاستشارية عن التقرير المرحلي السادس التسلسل الزمني لتوقعات التكاليف حسب السنة بالنسبة لمشروع أوموجا (A/69/418).

(٢) المقصود بعملية أوموجا - الإدماج هو تنفيذ عمليتي أوموجا الأساس والتوسعة ١ معاً.

(٣) تشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

المعلومات من نظام أوموجا. ويذكر الأمين العام أيضا أن مشروع إتمام عملية أوموجا - الإدماج (تنفيذ أوموجا الأساس والتوسعة ١ معا) على نطاق الأمانة العامة بأسرها بحلول نهاية عام ٢٠١٥ ماض في الاتجاه الصحيح. وقد تم نشر عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٤<sup>(٤)</sup> في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بينما كانت اللجنة الاستشارية عاكفة على اختتام مداولاتها ووضع الصيغة النهائية لهذا التقرير.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عملية أوموجا - الإدماج قد نُشرت في كيانات المجموعة ٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ويجري حاليا نشرها في كيانات المجموعة ٤، وفقا للمواعيد المحددة في التقرير المرحلي السادس. وترحب اللجنة بإنجاز خطوة هامة في تنفيذ نظام مركزي لتخطيط الموارد في الأمم المتحدة.

٦ - ويذكر الأمين العام أن نشر عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٣ استلزم بذل جهد كبير في أنشطة استعداد المنظمة وإدارة التغيير من قبيل إعداد البيانات وتنقيتها، وتنسيق وتوضيح المسائل المتعلقة بالنموذج التشغيلي، وتنظيم الحملات الإعلامية، وعقد دورات أكاديمية وتدريبية بشأن نظام أوموجا. فالجهود والموارد التي كان يتعين توجيهها إلى الدعم الموسع للمجموعة ٣ في مرحلة ما بعد التنفيذ وتعزيز التأهب للنشر في المجموعة ٤ تجاوزت ما كان مقرراً ومقدراً. ونتيجة لذلك، تأخرت أعمال تصميم توسعة أوموجا ٢ والأعمال التحضيرية من أجل التنفيذ في المجموعة ٥<sup>(٥)</sup>، التي كانت من المقرر أن تكتمل في عام ٢٠١٥ وفقا للجدول الزمني الحالي للمشروع وسيتم التخطيط لها خلال عام ٢٠١٦ بدلا من ذلك. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الأنشطة الإضافية غير المقررة التي تعين الاضطلاع بها كان لها تأثير على خطط المشروع والتوقعات بشأن التكاليف. (انظر A/70/369، و COT.1، الفقرة ٨١).

٧ - وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام إلى أنه بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ستبلور لدى فريق مشروع أوموجا رؤية أوضح لجهود الدعم اللازمة للمجموعة ٤ ولأي احتياجات إضافية للتطوير، وسيكون في وضع أفضل لتقدير الاحتياجات من الموارد لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بدقة أكبر، آخذا في اعتباره آثار الأنشطة

(٤) تشمل كيانات الأمانة العامة التي يوجد مقرها في جنيف، ونيويورك وفيينا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وعمليات توسعة أوموجا ١ (إدارة الموارد البشرية والسفر) للموظفين الدوليين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

(٥) الخاصيات الوظيفية لتوسعة أوموجا ١ للموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام.

على التخطيط وتكلفتها، لا سيما فيما يتعلق بتوسعة أوموجا ٢. ويشير الأمين العام إلى أنه يعتزم أن يعرض على نظر الجمعية العامة في الجزء المستأنف الأول من دورتها السبعين، التقديرات المنقحة للموارد اللازمة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المالية والآثار المترتبة في التخطيط على الأنشطة غير المقررة المضطلع بها في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بتقديم الدعم لكيانات المجموعة ٣ وتعزيز التأهب للنشر في المجموعة ٤، إضافة إلى عوامل حاسمة أخرى تظل تشكل تحدياً بالنسبة لمشروع أوموجا. ويشير أيضاً إلى اعترامه تقديم خطة منقحة للصيغ المقبلة من نظام أوموجا تشمل تقديرات التكاليف.

٨ - وعلى الرغم من الإنجاز الذي تحقق بنشر عملية أوموجا - الإدماج، يساور اللجنة الاستشارية القلق من أن يكون للمشاكل الكبيرة التي صودفت أثناء تنفيذ عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعتين ٣ و ٤ تأثير على خطط المشروع وتوقعات التكاليف.

## ثانياً - التقرير المرحلي السنوي الرابع لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

٩ - يشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المرحلي السنوي الرابع عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (انظر A/70/158) إلى أن تقريره قد أعد على أساس عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥، ويشمل إدارة المشروع؛ واستراتيجية نشر نظام أوموجا واستعداد المنظمة؛ وترتيبات الدعم؛ والمخاطر المتعلقة بالجدول الزمني الحالي للنشر؛ وإدارة تكاليف نظام أوموجا وفوائده. ولا يغطي تقرير المجلس عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٣ في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٠ - ولاحظ المجلس في تقريره أن أوموجا قد انتقلت إلى مرحلة بدء التشغيل، وأشاد بالإنجازات التي تحققت. وعلق المجلس أيضاً على الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة، ولاحظ ما تمت مصادفته من مشاكل كبيرة.

١١ - وتثني اللجنة الاستشارية على مجلس مراجعي الحسابات لما اتسمت به تقاريره من استفاضة وجودة عالية. ويساهم التقييم المستقل الذي يضطلع به المجلس في تيسير نظر اللجنة في تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد. وترد في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن النتائج المحددة التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات.

## ثالثا - التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

### ألف - تنظيم المشروع وإدارته والإشراف عليه

١٢ - يناقش الأمين العام في الفقرات من ٢ إلى ١٣ من تقريره المرحلي مسائل الإدارة والرقابة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة لتعزيز إدارة المشروع والإمساك بزمام أموره والمسائلة عنه. ويشير إلى الجهود التي بُذلت من أجل كفالة اضطلاع رؤساء وحدات الأعمال بدور أكثر نشاطا في مشروع أوموجا وتوليهم مزيدا من المسؤولية فيما يتعلق بخطة الاستعداد لبدء العمل بنظام أوموجا بغية اعتماد نموذج التشغيل الموحد وقيادة عملية تطويره. وشملت هذه الجهود بدء العمل بسجل لقياس الأداء مرة كل أسبوعين بهدف تعزيز رصد التقدم المحرز من جانب جميع الكيانات، وتطبيق إجراء تصعيدي صارم في حالة حدوث انحرافات عن مسار التقدم المقرر، إذ يمكن أن يتدخل الأمين العام نفسه إذا اقتضى الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، حددت مجموعة مكونة من ثمانية معالم تنفيذية رئيسية تسمى "عتبات الجودة" من أجل رصد التقدم الذي تحرز به الكيانات المنفذة على ضوء خطة التأهب. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الآلية تحدد لكل معلم من هذه المعالم التنفيذية الأهداف والمعايير اللازمة لإنجاز المهام ذات الصلة بنجاح والأشخاص المساءلين والمسؤولين عن إنجاز تلك المهام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جميع كيانات المجموعة ٤ استوفت المعايير المطلوبة في المعالم التنفيذية الثمانية لعتبات الجودة.

١٣ - ويستعرض مجلس مراجعي الحسابات في تقريره العناصر الرئيسية لإدارة المشروع، بما في ذلك تخطيط المشروع والترتيبات الإدارية وإدارة المسائل والمخاطر التي تؤثر في مشروع أوموجا. ويلاحظ المجلس تحسنا مطردا ومتسقا فيما يتعلق بإدارة مشروع أوموجا.

١٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتحسينات التي أُدخلت على إدارة المشروع وفقا لما أفاده مجلس مراجعي الحسابات. وتأمل أن يظل الأمين العام حريصا على ضمان استمرار استفادة المشروع من ترتيبات معززة وفعالة في مجالات الإدارة والرقابة، والمسائلة والتنظيم، وهي ترتيبات لا غنى عنها لتحقيق أهداف المشروع وغاياته (انظر أيضا الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه).

## باء - نشر عملية أوموجا الإدماج في كيانات المجموعة ٤

١٥ - على النحو المبين في الشكل الأول من تقرير الأمين العام، يشمل نشر عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٤ مقر الأمم المتحدة، ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمحاكم الدولية، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (الموظفون الدوليون). ويذكر الأمين العام أن نطاق عملية بدء التنفيذ في كيانات المجموعة ٤ المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لم يسبق له مثيل، حيث تشمل ما يقرب من ضعف عدد المستعملين وما يزيد ١٠ مرات على عدد الكيانات المشمولة بعملية النشر في المجموعة ٣ التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، حيث تشكل تنقية البيانات وإثرائها من أكثر العوامل الحاسمة في تحقيق التأهب. ويقدم الأمين العام معلومات عن التدابير المتخذة من أجل التصدي لهذه التحديات، تشمل تعزيز إدارة المشروع وتخطيطه ورصده (انظر الفقرات ١٢-١٤ أعلاه) وإنشاء أفرقة معنية بالنشر. ويشير أيضا إلى تطبيق الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة من أجل تحسين عملية بدء تشغيل النظام في كيانات المجموعة ٤ المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما في مجالات إدارة التغيير، والتدريب، وتجهيز البيانات (انظر A/70/369 و Corr.1، الفقرات ٢٨-٣١).

١٦ - وترد في الفقرات من ٤٢ إلى ٤٧ من تقرير الأمين العام معلومات عن أفرقة النشر. ويشير الأمين العام إلى أنه تم تشكيل هذه الأفرقة في المقر وفي جنيف وفيينا، فيما قامت إدارة الدعم الميداني بتشكيل هذه الأفرقة لبعثاتها الميدانية من أجل قيادة أنشطة التأهب لبدء تشغيل أوموجا ومواصلة تقديم الدعم إلى حين ترسيخ النظام. ويشير الأمين العام أيضا إلى إدماج مهام منسق النشر الأقدم المعين على أساس التفرغ برتبة أمين عام مساعد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من أجل تشكيل فريق النشر بالمقر (انظر A/69/418 الفقرات ٧١-٧٤) قد أُدمجت في مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في آب/أغسطس ٢٠١٥، مع دنو موعد الانتقال إلى بدء تشغيل نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٤، تولى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يضطلع أيضا بدور مدير مشروع أوموجا، المسؤولية عن نجاح نشر نظام أوموجا في نيويورك. وتولى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية/مدير مشروع أوموجا الإشراف على أنشطة فريق النشر بالمقر ونُقلت مسؤوليات منسق النشر إلى مدير مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يؤدي هذه المهام بالإضافة إلى واجباته العادية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن فريق النشر بالمقر سيظل قائما طيلة عملية نشر نظام أوموجا وأثناء مرحلة ترسيخه الأولية.

١٧ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة لا تزال ملتزمة بالامتثال الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧ الذي أقرت فيه الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة (انظر A/67/565، الفقرة ٧٥)، بما في ذلك موقف اللجنة بأن إدخال أي تغييرات على النموذج الحالي لتقديم الخدمات يجب أن ينال موافقة الجمعية العامة. وتشير اللجنة أيضا إلى أنها قد أُبلغت بأن أي ترتيبات مؤقتة قد تُتخذ لتنسيق نشر نظام أوموجا ستنتهي بعد مرحلتي تنفيذ نظام أوموجا وترسيخه (انظر A/70/7، الفقرة ثامنا-٢٤؛ وانظر أيضا A/70/436، الفقرة ٣٧).

١٨ - ويشير الأمين العام إلى أن فرقة العمل المعنية باستعراض نظام أوموجا بعد إدخاله طور التشغيل قد واصلت استعراضاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستهلت في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ استعراضا للنظام بعد تنفيذ عملية النشر في كيانات المجموعة ٣ (انظر A/70/369 و Corr.1، الفقرات ٣٧-٤٠). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يُضطلع أيضا في الوقت المناسب باستعراض النظام بعد تنفيذ النشر في كيانات المجموعة ٤، وأن تقدّم تفاصيل نتائج الاستعراضين كليهما في التقرير المرحلي المقبل.

#### جيم - التحسينات المستمرة

١٩ - يشير الأمين العام إلى ضرورة تنفيذ تحسينات مستمرة بغية الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن تنفيذ مشروع التخطيط المركزي لنظام الموارد والأخذ بأفضل الممارسات المتبعة في هذا القطاع. ويشير أيضا إلى أنه تمشيا مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بشأن "تقييم دراسة جدوى بشأن تحسين مشروع أوموجا، بالنظر إلى الصلات القائمة مع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والفرصة التي يتيحها لتوسيع نطاق ملكية أعمال وقيادة أعمال إصلاحات نظام أوموجا"، (انظر A/70/158، الفقرة ١٩ (ز) والفقرات ٩١-٩٤). وتعكف المنظمة على دراسة إمكانية تعزيز القدرة على إعادة تصميم الأعمال لدفع تنفيذ تحسينات مستمرة في النموذج التشغيلي حتى تتم الاستفادة بالكامل من الإمكانيات التي يتيحها النظام المركزي لتخطيط الموارد (انظر A/70/369 و Corr.1، الفقرات ٧٥-٧٧).

٢٠ - وفي هذا الصدد، يوضح مجلس مراجعي الحسابات أن إدارة الدعم الميداني قد شرعت بالفعل في تنفيذ إجراءات شتى لتحسين العمليات وتحديث الهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، أعادت الإدارة بالفعل تصميم الطريقة التي سيتعامل بها الموظفون مع زهاء ٣٩ عملية من العمليات المتصلة بنظام أوموجا. (انظر A/70/158، الفقرة ٩٢).

٢١ - وبالنظر إلى أن أوموجا نظام موحد للأمانة العامة بأسرها، ترى اللجنة الاستشارية أن التحسينات المستمرة، وإعادة تصميم العمليات والتغييرات الأخرى من هذا القبيل يجب أن تُنفذ بطريقة منسقة مركزيا، بدلا من تنفيذها على مستوى فرادى كيانات الأمانة العامة وفق ما يلي احتياجاها المحددة الخاصة بها (انظر الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل عن التقديرات المنقحة، معلومات موحدة عما نفذته إدارة الدعم الميداني وما تتوخى تنفيذه من تحسينات في العمليات، فضلا عن تفاصيل الاحتياجات الحاسمة الناشئة والطلبات الواردة من الإدارات المستفيدة (انظر [A/70/369](#) و [Corr.1](#)، الفقرة ٤٩ (أ)؛ وانظر أيضا الفقرة ٢٢ أدناه)، مشفوعة بتقديرات التكاليف ومبرراتها الكاملة.

#### دال - توسعة أوموجا ٢

٢٢ - يناقش الأمين العام المسائل المتصلة بتوسعة أوموجا ٢ في الفقرات من ٤٨ إلى ٥١ من تقريره. ويشير إلى أن نطاق توسعة نظام أوموجا ٢ يشمل الخاصيات الوظيفية المتصلة أساسا بإدارة سلسلة الإمدادات، وصياغة الميزانيات، وإدارة البرامج، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، والتخطيط للقوة العاملة. ومع ذلك، وكما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه، لن يكتمل تصميم التوسعة ٢ في نهاية عام ٢٠١٥ كما كان مقررا، حيث كان عبء العمل المرتبط بأنشطة ما قبل وما بعد تنفيذ نشر عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعتين ٣ و ٤ أكبر مما كان مخططا له. وعلاوة على ذلك، أشار الأمين العام إلى تطور المنظمة واحتياجاتها مما سيتطلب أخذ اعتبارات جديدة في الحسبان قبل التحديد الدقيق للمضمون الوظيفي وللجدول الزمني لعمليات نشر نظام أوموجا اللاحقة. ويعرب الأمين العام عن عزمه إعادة تقييم الخاصيات الوظيفية للتوسعة ٢ من أجل مراعاة العوامل التالية: (أ) الاحتياجات الناشئة الحاسمة، بما في ذلك الطلبات المقدمة من الإدارات المستفيدة على أساس خبراتها في استخدام تطبيقات أوموجا - الإدماج؛ و (ب) الاحتياجات الجديدة التي صدر بها تكليف فيما يتعلق بالتغييرات التي أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بإدخالها على الاستحقاقات في مجال إدارة الموارد البشرية؛ و (ج) الأولويات الاستراتيجية الأخرى من قبيل الانتهاء من نشر الخاصيات الوظيفية لنظام أوموجا المتعلقة بإدارة سلسلة الإمدادات لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وإعداد واجهة محسنة للتواصل مع التطبيق المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المكاتب الميدانية، وإدخال تحسينات على مجموعة برمجيات النظام المركزي لتخطيط الموارد (النظم والتطبيقات والمنتجات).

٢٣ - وفيما يتعلق بملاحظات الأمين العام الواردة أعلاه، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الخاصية الوظيفية المتعلقة بإدارة سلسلة الإمدادات مدرجة في نطاق توسعة أوموجا ٢ وهي بالتالي ليست من المتطلبات الجديدة (انظر أيضا الفقرة ٢٦ أدناه). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام أشار في تقريره عن إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة (انظر A/70/323، الفقرة ١١ (د))، إلى أنه يجري حاليا الاضطلاع بأنشطة تجريبية في إطار الأعمال الجارية لوضع إطار جديد لإدارة سلسلة الإمدادات من أجل البعثات الميدانية، وسيتم دمج هذه الأعمال في النموذج العام لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وسيُسترد بها في تصميم التوسعة ٢ لنظام أوموجا. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للأمين العام أن يقدم أيضا في تقريره المقبل عن التقديرات المنقحة، تفاصيل بشأن الكيفية التي سيتم بها موازنة الإطار المذكور أعلاه الجاري تجريبته في البعثات الميدانية مع الخاصية الوظيفية لسلسلة الإمدادات المقرر تصميمها وتطويرها واختبارها في سياق توسعة أوموجا ٢ والكيفية التي سيتم بها دمجها فيها. وينبغي للأمين العام أيضا تقديم تأكيدات بعدم وجود أي ازدواجية أو تداخل في العمل الجاري الاضطلاع به في هذا الصدد.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن أي تعديلات ممكنة قد تكون لازمة في ما يتعلق بتوصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية (انظر A/70/30) لا تدخل في نطاق مشروع نظام أوموجا الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧. وتنوه اللجنة إلى أنه في حال موافقة الجمعية العامة على مجموعة عناصر الأجر التي اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن تنفيذها سيتطلب على الأرجح، بالنظر إلى حجم ونطاق مقتضاياتها، تكييف نظام أوموجا. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه التغييرات تشكل جزءا من الاحتياجات التشغيلية العادية للمنظمة، ومن ثم فإنها تتوقع أن تُنفذ كجزء من الصيانة العادية لتطبيقات أوموجا - الإدماج، وليس بوصفها تكاليف مباشرة لمشروع أوموجا، التي ينبغي، من حيث المبدأ، أن تقتصر على تصميم وتطوير واختبار ونشر الخاصيات الوظيفية الأولية لنظام أوموجا.

٢٥ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٤٦/٦٧ أن يكفل التنفيذ الكامل، دون مزيد من التأخير، لاستراتيجية نشر نظام أوموجا المنقحة المقترحة في تقريره المرحلي الرابع (A/67/360)، ووافقت على إتمام تنفيذ

المشروع بكامل نطاقه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أقصى تقدير، مع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة (A/67/565).

٢٦ - وأعربت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥٣ من ذلك التقرير (A/67/565) عن اعتقادها بأن المصلحة العليا للمنظمة تقتضي أن يُنفذ مشروع أوموجا بكامل نطاقه. وأشارت اللجنة إلى أن مرحلتي أوموجا الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا تشملان بالأساس المهام المتصلة بالمعاملات والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي كان يغطيها قبل أوموجا نظام المعلومات الإدارية المتكامل وغاليليو وبعض النظم الأخرى القائمة بذاتها، بينما مرحلة التوسعة ١ لنظام أوموجا تضم بعض المهام الأكثر استراتيجية، بما فيها التخطيط والبرمجة وإدارة سلسلة التوريد ومهام وضع الميزانية، وأن ضعف تغطية هذه المهام في إطار النظم القائمة كانت من العوامل الرئيسية التي أدت إلى اتخاذ قرار الانتقال إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد. وحذرت اللجنة من اتباع أي نهج لا يؤدي في الأساس إلا إلى تغيير نظام المعلومات الإدارية المتكامل بطريقة باهظة التكلفة، وتدمر أوجه القصور في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية القائمة بذاتها والتي عفا عليها الزمن. وتضمن المرفق الرابع للتقرير موجزا لخصائص نظام أوموجا حسب المراحل، مشيرا إلى أن العمليات البالغ عددها ٣٢١ عملية التي ستُنفذ حسب المراحل تشمل ما يلي: (أ) ١٢٢ عملية في نظام أوموجا الأساس في مجالات التمويل والأصول وعمليات الشراء والممتلكات والمعدات وإدارة المخزونات لدعم التشغيل الآلي اللازم لاعتماد المعايير المحاسبية الدولي للقطاع العام؛ (ب) ٦٦ عملية في التوسعة ١ لنظام أوموجا في مجالي الموارد البشرية وإدارة السفر؛ (ج) ١٣٣ عملية في التوسعة ٢ لنظام أوموجا في مجالات وضع الميزانية وإدارة سلسلة الإمداد وإدارة المنح وإدارة البرامج وإدارة القوى وإدارة المؤتمرات والمناسبات.

٢٧ - تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الآراء التي أعربت عنها في الفقرة ٥٣ من تقريرها السابق (A/67/565). فهي لا تزال ترى أن تنفيذ المشروع بكامل نطاقه على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٦ (الجزء الثالث، الفقرة ٢٥) ضروري لحماية الاستثمار الذي قامت به الدول الأعضاء بالفعل في هذه المبادرة، وكذلك لإحراز جميع المنافع المتوخاة من المشروع. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره القادم عن التقديرات المنقحة مقترحات لتنفيذ نظام أوموجا بكامل نطاقه لكي تنظر فيها الجمعية العامة. وتؤكد اللجنة أنه يعود إلى الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن مسار العمل الذي قد تود أن تسلكه في ما يتعلق

بتنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وأنه ينبغي للأمين العام أن يكفل تزويد الجمعية العامة بمعلومات تفصيلية شاملة وكاملة الشفافية، لتيسير نظرها في هذه المسألة.

## هاء - إحرار المنافع

٢٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه هو والإدارة العليا لا يزالان ملتزمين بإحرار منافع أوموجا التراكمية النوعية والكمية التي ستبلغ بحلول عام ٢٠١٩ قيمة إجمالية تتراوح بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار. وتتعلق هذه المنافع بتنفيذ النظام وما يترتب عليه من مواءمة لطرائق العمل، وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات، والحد من ازدواجية العمل التي لا داعي لها. ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أنه ما دام الأمين العام لم يحدد بوضوح مؤشرا مرجعيا يستطيع المجلس أن يقيس في ضوءه المنافع المحرزة بالفعل، فإن هناك فرصة لتجديد بيان الجدوى المتعلق بإحرار المنافع الذي كان قد قدم في سياق التقرير المرحلي الأول (A/64/380). ويقول الأمين العام إن فريقا قد أنشئ لتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرسومة في مجال إحرار المنافع، ولوضع الخطط اللازمة لذلك. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في سياق تجديد بيان الجدوى، بتحديث تقديرات المنافع في ضوء الأسعار الحالية، لأن تقديرها كان في عام ٢٠٠٩، أي قبل أكثر من ست سنوات مضت. وتشير اللجنة إلى أن تأخرا كبيرا قد تراكم في إعداد خطط إحرار المنافع التي طلبتها الجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧ و ٢٧٤/٦٩ ألف). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على تفادي وقوع المزيد من التأخر في إعداد خطط إحرار المنافع، وأن يدرج معلومات عن الخطط في تقريره المرحلي المقبل.

٢٩ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ما هو متوخى من إحرار منافع نوعية وكمية تتراوح بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار يستند إلى افتراض التعميم الكامل للتوسعة ٢ لنظام أوموجا بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن المنافع الإجمالية المتراوحة بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار من المتوقع أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٩، وأنها متى تحققت ستكون حاضرة على الدوام في الميزانية باعتبارها نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا. وأُبلغت اللجنة أيضا أن فترات الاسترداد بعد إنجاز المشاريع تتراوح بين ٢,٦ سنوات و ٣,٢ سنوات بعد النشر الكامل والتثبيت، بمتوسط زمني قدره ٢,٩ سنوات، استنادا إلى استبيان قطاعي شمل ٦٠٠ ١ من المنظمات التي اختارت أو نفذت مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد في السنوات الأربع الماضية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي

المقبل تقديرا لفترة الاسترداد بعد تنفيذ مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد في الأمم المتحدة، آخذا في الحسبان جميع النفقات ذات الصلة بالمشروع. وينبغي أيضا أن يُطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الطرائق الممكنة لقياس معدل العائد على رأس المال المستثمر في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من المبادرات المحدثة للتحويل في أساليب سير العمل، وأن يبلغ عما يتوصل إليه في هذا الصدد.

٣٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تدعو الجمعية العامة الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى جمع المعلومات عن أي جهود تبذلها كيانات منظومة الأمم المتحدة لقياس فترات الاسترداد بعد تنفيذها نظمها المركزية لتخطيط الموارد، أو أي مبادرات أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مبادرات محدثة للتحويل في أساليب سير العمل، وأن يدرج تلك المعلومات في تقريره المقبل.

٣١ - وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحات بشأن العلاقة بين إحراز المنافع في إطار نظام أوموجا والنموذج المستقبلي لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي ستعمل به الأمانة العامة للأمم المتحدة (انظر A/70/323 و A/70/436). وأبلغت اللجنة أنه إذا كان نظام أوموجا يوحد أساليب سير العمل ويضفي عليها طابع التشغيل الآلي، فإن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي سيجمع ما تفرق من الهياكل الإدارية داخل مراكز العمل وفيما بينها، حسب الاقتضاء، وأن منافع النموذج سيُستفاد في إحرازها من نظام أوموجا وستزيد إلى منفعه، وبخاصة من خلال جمع مهام إدارية بعينها في مراكز مشتركة للخدمات، الأمر الذي ستختفي معه الازدواجية في النفقات العامة. وأبلغت اللجنة أيضا أن تقرير الأمين العام المقبل عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، المقرر تقديمه في الدورة الحادية والسبعين، سيتضمن، رهنا بموافقة الجمعية العامة، مقترحات وبيانا للجدوى (انظر A/70/323، الفقرة ٤٨ (ج)). وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة أنه سيكون من الممكن التمييز بين العناصر المخصصة التي تعود للمنافع التي يتيحها نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وبين الأخرى التي تتصل بنظام أوموجا.

٣٢ - ولدى الاستفسار، على سبيل المثال، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن المنافع الملموسة التي أُحرزت حتى الآن نتيجة تنفيذ نظام أوموجا، وترد هذه المعلومات في مرفق هذا التقرير.

## واو - تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه

٣٣ - ترد المعلومات المتعلقة بتكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ من تقرير الأمين العام. فهو يشير إلى أن الأمانة العامة لا تزال تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ الأنشطة التحضيرية المتعلقة بنظام أوموجا، من قبيل جمع البيانات المرجعية وبيانات المعاملات وغربلتها وإثرائها في حدود المستويات المعتمدة في ميزانية كل إدارة من الإدارات (على النحو الذي قرره الجمعية العامة). ومع ذلك، وبما أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل لا يمكن أن يتتبع النفقات على مستوى النشاط الواحد، فإن المعلومات المتعلقة بهذه التكاليف لا يمكن تقديرها بطريقة شاملة.

٣٤ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف (الجزء الرابع، الفقرة ١٦) أن يقدم على وجه التحديد معلومات مفصلة عن التكاليف غير المباشرة المتصلة بتنفيذ مشروع أوموجا في التقرير المرحلي المقبل، وأن يضع إجراءات واضحة لجمع هذه المعلومات وتسجيلها مركزياً، وكررت طلبها أن يجري استيعاب هذه التكاليف في حدود الميزانية المعتمدة لكل إدارة من الإدارات. وعلى الرغم من أوجه القصور التي تعترض نظام المعلومات الإدارية المتكامل وغيره من النظم القديمة، ترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي بذل قدر أوفر من الجهود لتسجيل وتتبع مستوى معين من المعلومات عن تلك الأنشطة، مثل درجة المشاركة والوقت المكرس لمختلف فئات الأنشطة، على أن يؤخذ في الحسبان أيضاً أن نظام أوموجا يُنفذ في عمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠١٣. وترى اللجنة أن هذه الحالة من نقص المعلومات والشفافية بشأن تكاليف المشروع الكاملة من مواطن الضعف الرئيسية في إدارة المشروع.

٣٥ - وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصياتها السابقة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يمسك، في المراحل اللاحقة من تنفيذ مشروع أوموجا، حسابات مفصلة للتكاليف غير المباشرة للأنشطة التحضيرية المقرر أن تتحملها الإدارات والمكاتب والكيانات الأخرى المنفذة، والتكاليف المقرر تغطيتها في إطار ميزانية مشروع أوموجا، وأن يقدم إلى الجمعية العامة معلومات كاملة الشفافية عن هذه التكاليف في تقاريره المرحلية التي يعدها في المستقبل عن نظام أوموجا.

## زاي - خطة تعميم نظام أوموجا

٣٦ - يشير الأمين العام إلى أنه بالتوازي مع الخفض التدريجي لحجم فريق أوموجا، تتضمن خطة تعميم نظام أوموجا النقل التدريجي للمعارف والمسؤوليات من الفريق إلى الجهات المعنية الثلاث في الأمانة العامة، وهي: (أ) القيّمون على العمليات، فيما يتعلق بتأهيل خبراء العمليات يعرفون نظام أوموجا معرفة تامة ويعملون في مكاتب القيّمين على العمليات وفي مجموعة مختارة من مراكز الخدمات وفي إدارات ومكاتب الأمانة العامة، وكذلك بتأهيل خبراء عمليات محليين سيوفرون احتياجات الدعم في المواقع التي يعملون فيها؛ (ب) رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ (ج) مكتب إدارة الموارد البشرية، وخاصة الجوانب المتعلقة بالتدريب. ويشير الأمين العام إلى أنه قد أحرقت مناقشات أولية مع المكتب ويجري حاليا تقييم مفصل يُتوقع أن يكتمل في نهاية عام ٢٠١٥ (A/70/369، الفقرات ٦١-٧٤).

٣٧ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق، أنه في إطار خطة التعميم، ستتولى رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات إدارة وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهي تشمل ما يلي: (أ) توفير الدعم باستمرار على تشغيل النظام والقدرة على الصيانة من أجل إدارة البيئة الإنتاجية لنظام أوموجا وتعهدتها وتعزيزها؛ (ب) إعداد واختبار برامج العمل سنويا من أجل دمج خاصيات جديدة في البيئة الإنتاجية، بما في ذلك الشروع في استخدام خاصيات التوسعة ٢ لنظام أوموجا؛ (ج) القيام دوريا بنشر مجموعة خاصيات و/أو برامج صيانة جديدة في الأمانة العامة. ويشير الأمين العام إلى أنه تم تحديد جميع الخاصيات التي يتعين تعميمها على مكتب رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، ويجري حاليا إعداد تقييم مفصل لتحديد نموذج الدعم لتعميم النظام والتكلفة الكلية للمشروع، وسيُعرض التقييم في التقرير المرحلي المقبل.

## المرحلة الانتقالية

٣٨ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أنه في إطار الخطط الحالية التي تهدف لتشغيل نظام أوموجا وتنفيذ خطة تعميم نظام أوموجا تدريجيا، من المقرر نقل المسؤولية إلى رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والموظفين العاملين تحت إشرافها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وذلك بعد ثلاث سنوات من بداية استخدام مرحلة الأساس لنظام أوموجا في عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٣. وفي الأثناء، سيواصل فريق مشروع أوموجا إدارة عمليات النشر المتبقية وسيُتبع عليه في الوقت نفسه تقديم ما يلزم من دعم تقني لنظام الإنتاج وهو يعمل. وشدد المجلس على ضرورة التخطيط للمرحلة الانتقالية، نظرا إلى أنه بعد

مرور أكثر من سنة على تشغيل مرحلة الأساس لنظام أوموجا، هناك بالفعل مهام تشغيلية ينبغي النظر فيها، مثل تحديث برامجيات النظام المركزي لتخطيط الموارد. وأعرب المجلس في تقريره عن رأي مفاده أنه ينبغي وضع خطط للمرحلة الانتقالية قبل الشروع في استخدام عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٣ والمجموعة ٤. وسلط المجلس الضوء أيضا على أهمية نقل المعارف والموارد، وعلى أهمية اكتساب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معرفة كبيرة بنظام أوموجا (انظر A/70/158، الفقرات ٧٠-٧٤).

٣٩ - وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس شواغله بشأن ضرورة وضع خطط انتقالية نظرا إلى أن نظام أوموجا قد انتقل الآن من مرحلة مشروع في طور الإنجاز إلى نظام إنتاج يعمل، وتجري بالتزامن مع ذلك استخدامات وتحضيرات جديدة لاستخدام خاصيات جديدة لنظام أوموجا. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أنه، في انتظار نقل المسؤولية إلى رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، يجب القيام، خلال الفترة الانتقالية، بزيادة توضيح ترتيبات الحوكمة والإدارة والترتيبات التشغيلية اللازمة لصيانة عملية أوموجا - الإدماج، الذي انطلق تشغيله فعلا، ولتحديث النظام وإدخال تحسينات مستمرة عليه. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل، في إطار جهود تعميم أوموجا، على إنشاء ترتيبات حوكمة وإدارة لعملية أوموجا - الإدماج وعلى إضفاء طابع رسمي على هذه الترتيبات (انظر الفقرة ١٤ أعلاه).

٤٠ - وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أيضا أنه من الضروري أن يتم تعهد وتحديث نظام أوموجا - الإدماج مركزيا بطريقة منسقة بإحكام على كامل نطاق الأمانة العامة، وأن تُوضع ضوابط فعالة لتفادي إنشاء مجموعات/أفرقة مخصصة في الإدارات مكلفة بدعم نظام أوموجا - الإدماج وصيانته وتحديثه وإدخال تحسينات عليه. وتوصي اللجنة بأن تُعرض، في المستقبل، أي مقترحات رئيسية متصلة بصيانة نظام أوموجا وتحديثه وإدخال تحسينات عليه، على الجمعية العامة لكي تنظر فيها بطريقة موحدة في سياق التقارير المحلية عن تنفيذ نظام أوموجا، وبعد أن تخضع هذه المقترحات لاستعراض مركزي (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض المستجدات بشأن هذه المسألة في تقريره المقبل عن التقديرات المنقحة.

## حاء - ملاك موظفي المشروع

٤١ - اقترح الأمين العام، في تقريره السابق (A/69/385، الفقرات ٧٥-٧٩) ما يلي: (أ) خفض حجم فريق أوموجا تدريجيا، في نهاية عام ٢٠١٥، من ٩٠ إلى ٧٤ وظيفة، يتصل معظمها بالمهام الإدارية ومهام الدعم؛ (ب) ومواصلة خفض حجم فريق المشروع من ٧٤

إلى ٥٠ وظيفة في أوائل عام ٢٠١٧، وتضم هذه الوظائف الـ ٢٤ أساسا خبراء عمليات سيتم نقلهم إلى وحدات الأعمال؛ (ج) وستُموَّل الوظائف المؤقتة الخمسون المتبقية من مشروع أوموجا حتى نهاية عام ٢٠١٧، وعندئذ لن يعود لوظائف المشروع وجود، وفقا للتوجيه الصادر عن الجمعية العامة.

٤٢ - ويتضمن تقرير الأمين العام عرضا عن حالة الوظائف الشاغرة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، يبين أنه من إجمالي الوظائف البالغ عددها ٩٠ وظيفة، كانت ٧٧ وظيفة مشغولة، وكانت هناك ٥ شواغر مجمدة في انتظار تقليص عدد موظفي المشروع وكانت الشواغر المتبقية في مراحل مختلفة من عملية التعيين. ويقدم الأمين العام أيضا بعض المعلومات عن أهم المخاطر التي تتم إدارتها فيما يتعلق بملاك موظفي فريق المشروع، وهي تشمل ما يلي: (أ) مغادرة الموظفين الأساسيين في فريق أوموجا ومكاتب القيمين على العمليات لشغل وظائف لا علاقة لها بمشروع أوموجا؛ (ب) في كثير من الحالات، لم تكفل عملية التعيين بنجاح بسبب مخاوف المرشحين من أن يفرض تقليص عدد الموظفين في المشروع مخاطر على أمنهم الوظيفي في حال تركهم وظائفهم الحالية للعمل في وظيفة بالمشروع. وفي نفس الوقت، يذكر الأمين العام بأن الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة تشير إلى ضرورة أن تحدث زيادة كبيرة في أعداد خبراء العمليات المعتمدين لكفالة ترسيخ المعارف والمهارات المتعمقة على نطاق واسع في المنظمة بأسرها، وأن يتلقى المستعملون الدعم على النحو الأنسب.

٤٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إحدى العقبات الرئيسية وأكبر المخاطر التي تتم مواجهتها متصلة بتوفر الموارد التي لديها مجموعة المهارات اللازمة للقيام بالأعمال المزمع تنفيذها، وأنه يجب وضع خطة عمل للحفاظ على القاعدة المعرفية داخل المنظمة. ولا تفتقر المنظمة فحسب للكتلة الحرجة من الموارد التي لديها مجموعة المهارات اللازمة، ولكنها أيضا بصدد فقدان موارد ذات مهارات يومية، كما هو مبين أعلاه. ومن أجل كفالة بقاء تلك الموارد البشرية ذات المهارات العالية في فريق مشروع أوموجا، حسب ما تقتضيه متطلبات دعم وتوسيع نظام أوموجا، كان من الضروري الإبقاء على تلك الموارد ذات المهارات العالية في المنظمة وتوظيفها فيها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمانة العامة ستنظر في مسألة تأجيل تقليص حجم فريق مشروع أوموجا، نظرا إلى أهمية الموارد والمهارات اللازمة لتنفيذ الأنشطة المقررة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٤ - وتشعر اللجنة الاستشارية ببالغ القلق بسبب المعلومات المقدمة إليها بشأن استمرار فقدان الموظفين ذوي المهارات، نظرا إلى أن عدم توفر هذه المهارات يشكل واحدا من أكبر

المخاطر التي تهدد إنجاز المشروع بنجاح. وقد شددت اللجنة منذ مدة على ضرورة تعزيز القدرة الداخلية على دعم الأنشطة والاحتياجات الأساسية للمنظمة وعلى نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى موظفي البرامج والمشاريع تمهيداً لترسيخ دعم نظام أوموجا. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع، على سبيل الأولوية، خطة عمل مفصلة لضمان بقاء القاعدة المعرفية المكتسبة داخل المنظمة، وأن يقدم مقترحاته في سياق تقريره المقبل بشأن التقديرات المنقحة.

٤٥ - وترى اللجنة الاستشارية أيضاً أنه يجب الاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات في فريق المشروع وتجنّب، قدر الإمكان، مغادرة المزيد من الموظفين ذوي المهارات. ونظراً لأهمية عامل الوقت، توصي اللجنة بأن تأذن الجمعية العامة إلى الأمين العام، باتخاذ إجراء مؤقت، بصفة استثنائية، لإرجاء تقليص حجم فريق مشروع أوموجا، ريثما تنظر الجمعية في تقرير الأمين العام المقبل عن التقديرات المنقحة وفي خطة العمل المشار إليها أعلاه (انظر الفقرة ٤ أعلاه).

#### طاء - تحديث للاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٤٦ - أفاد الأمين العام بأن الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قُدّرت في التقرير المرحلي السادس بمبلغ ١٢٩ ٣٨٦ ٠٠٠ دولار. واستناداً إلى الإنفاق الفعلي منذ ذلك الحين والتوقعات المحدّثة لعام ٢٠١٥، يظل مجموع الإنفاق المباشر على المشروع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ دون تغيير في حدود ١٢٩ ٣٨٦ ٠٠٠ دولار. ولكن، كما هو مبين أعلاه، ومع أن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لم تتغير، فقد تسببت الأنشطة الإضافية غير المقررة التي تعيّن الاضطلاع بها لتشغيل ودعم استخدام عملية أوموجا - الإدماج في كيانات المجموعة ٣ والمجموعة ٤، في تأخير الجهود المبذولة المتصلة بالمجموعة ٥ (الموظفون الوطنيون في عمليات حفظ السلام) وفي الأنشطة المقررة في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتتوقع اللجنة الاستشارية الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الأنشطة الإضافية غير المقررة المذكورة أعلاه التي تعيّن الاضطلاع بها في عام ٢٠١٥ في تقرير الأمين العام المقبل عن التقديرات المنقحة.

#### ياء - الاحتياجات المتوقعة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٤٧ - ريثما يُنظر في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة، يشير الأمين العام إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وأنها ظلت في حدود ٥٤ ٢٩١ ٧٠٠ دولار كما اقترح في التقرير المرحلي السادس.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٠١ من التقرير المرحلي السابع. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا منذ صدور التقرير المرحلي السادس؛

الميزانية البرنامجية

(ب) الموافقة على المبلغ المبين في إطار الباب ٢٩ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي يمثل الحصة المخصصة لمشروع أوموجا في الميزانية العادية، وقدره ٨ ١٤٣ ٧٠٠ دولار؛

حساب دعم عمليات حفظ السلام

(ج) ملاحظة أن الجمعية وافقت في قرارها ٣٠٨/٦٩ على مبلغ قدره ٣١ ٣٠٦ ٧٠٠ دولار في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على أن يخصص مبلغ ٢٢ ٨٩١ ٥٠٠ دولار منه للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ومبلغ ٨ ٤١٥ ٢٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وأن احتياجات من الموارد قدرها ٢٥ ٢٤٥ ٧٠٠ دولار ستدرج في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترتين الماليتين على النحو التالي: '١' من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (٤٠٠ ٨٣٠ ١٦ دولار)؛ و '٢' من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٣٠٠ ٤١٥ ٨ دولار)<sup>(٦)</sup>؛

(٦) بالإشارة إلى الفقرة الفرعية ١٠١ (ج) (A/70/369/Corr.2)، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ الذي تطلب الإحاطة علماً به فيما يتعلق بالفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ٨ ٤١٥ ٣٠٠ دولار يبين الاحتياجات اللازمة لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الموارد الخارجة عن الميزانية

(د) ملاحظة أن احتياجات قدرها ١٢ ٤٨٧ ١٠٠ دولار ستموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(هـ) ملاحظة أن الاحتياجات المنقحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ستقدم إلى الجمعية للنظر فيها في الجزء المستأنف الأول من دورتها السبعين، في عام ٢٠١٦.

## المرفق

الفوائد الملموسة المحققة من تطبيق نظام أوموجا (على النحو المبلى عنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)

- ١ - يوائم نظام أوموجا بين الحلول المتباينة والطلبات المكررة ويسّطها. وبعد عقود من العمل في إطار من التوقع الوظيفي والتنظيمي، تشرع كيانات مختلفة في العمل معا بتعاون أوثق نظرا لأنّ نظام أوموجا يمثل حلاً متكاملاً تماماً على نطاق المؤسسة يتطلب الأخذ بممارسات مشتركة. ويبدأ نظام أوموجا بإدخال تحسينات كبيرة من حيث الكفاءة والشفافية وإتاحة اتخاذ القرارات بالاستناد إلى معلومات أفضل.
- ٢ - ويقع في صميم هذا التحول تنفيذ برامجيات رائدة للتخطيط المركزي للموارد، توفر نهجا موحداً ومبسّطاً لأداء الوظائف التنظيمية الأساسية التالية: إدارة الشؤون المالية والميزانية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة القوة العاملة؛ والإدارة التنظيمية؛ وإدارة السفر؛ وإدارة كشوف المرتبات والبرنامج والمشاريع؛ وإدارة سلسلة الإمداد/المشتريات/اللوجستيات؛ وخدمات الدعم المركزية.
- ٣ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، سيحل نظام أوموجا محل العديد من النظم القديمة التي كانت صيانتها مكلفة، بما في ذلك ثماني نسخ مختلفة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وبرامج حاسوبية معدة خصيصاً للمنظمة كانت تستخدم لإدارة المشتريات والمحاسبة وكشوف المرتبات واللوجستيات، ناهيك عن عدد لا يحصى من جداول البيانات القائمة بذاتها والعمليات الإدارية الورقية في جميع أنحاء الأمانة العامة.
- ٤ - وتعالج البيانات في نظام إدارة الموارد في المؤسسة بشكل آني بدلاً من الانتقال عبر العديد من النظم والوصلات البينية، مما يقلل من زمن التأخير إلى أدنى حد ممكن. وبوسع جميع المستخدمين، في جميع المناطق الجغرافية ومجالات العمل المختلفة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أن يصلوا - بعد إعطائهم أدواراً على صعيد المؤسسة - إلى قاعدة بيانات مشتركة تستكمل بشكل دائم ولا تتأثر بالمشاكل التي يمكن أن تحدث للخواديم المحلية.
- ٥ - وسيعود نظام أوموجا بفوائد من حيث الكفاءة والشفافية وقابلية الاستجابة لاحتياجات العمل، وسيرفع معنويات الموظفين.

٦ - وترد فيما يلي أمثلة على الفوائد المذكورة أعلاه:

(أ) إدارة البيانات الرئيسية - من التطورات الجديرة بالذكر الناشئة عن نظام أوموجا تشكيل آلية لإدارة البيانات الرئيسية على نطاق الأمانة العامة. وتمكّن هذه الأداة من تحسين إدارة البيانات وإدارة الأصول، وتوحيد المعدات والخدمات، والاستفادة من قدر أكبر من الحسومات عند شراء كميات كبيرة، وتخفيض التكاليف الإدارية في إدارة قواعد البيانات المتعددة للبايعين والشركاء والموارد البشرية والمواد والخدمات والتوفيق فيما بينها؛

(ب) تنقل الموارد البشرية - أزال نظام أوموجا عقبات كبيرة وألغى عمليات قديمة في المواقع التي طبق فيها بالفعل (المجموعة ٣). وفي إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل، على سبيل المثال، كان تنقل الموظفين بين مراكز العمل يؤدي على الدوام إلى نشوء صعوبات بشأن كشف المرتبات بسبب المشاكل المتعلقة بنقل المعلومات ذات الصلة بالموظفين فيما بين المواقع. وفي نفس الوقت، كانت إدارة "الوقت والحضور" (بما في ذلك الإجازات) تتطلب إنفاق الموظفين وقتاً طويلاً من أجل تتبع استخدام الاستثمارات الورقية، وإدخال المعلومات بعدئذ في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، لمجرد أن يقوم الموظفون بالتحقق من البيانات كتابة في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالموظفين الميدانيين، كانت صحائف الإجازات ترسل إلى مقار القيادة التي يتبعون لها لإدخالها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، مما يؤدي إلى نشوء تعقيدات وتراكم كبير للأعمال غير المنجزة؛

(ج) الفوائد في مجال الموارد البشرية - يوفر نظام أوموجا مرونة كاملة في وضع المهام المتعلقة بالمعاملات في أي موقع مناسب في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمكن من توحيد العمل في مراكز تشارك فيها عدة جهات في مواقع ذات ميزات تنافسية. وعلاوة على ذلك، أتاح نظام أوموجا الفرصة لجميع المكاتب لتنقية بياناتها ذات الصلة بالموظفين. وتشمل الفوائد الملموسة الأخرى في هذا المجال ما يلي:

- زيادة سهولة رصد أرصدة الإجازات - يمكن للموظفين الآن أن يستخدموا خاصية "الخدمة الذاتية للموظفين" للتحقق في الوقت الحقيقي من رصيد إجازاتهم، وهو ما يمكنهم من التخطيط لإجازاتهم بسهولة أكبر
- تحسين التكامل بين نظم الموارد البشرية - نظراً لوجود ثماني نسخ منفصلة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل فيما مضى، كان من الصعب دمج البيانات ونقلها من نسخة إلى أخرى

- لم تعد ثمة حاجة إلى نقل المعلومات ذات الصلة بالموظفين - مع تطبيق نظام أوموجا، تتوافر جميع المعلومات في نظام يشكل مصدرا وحيدا. وهناك أيضا وصلة بينية بين نظامي أوموجا وإنسبيرا تقوم بمطابقة الرموز والأرقام التي تستخدم للاستخدام لشغل مختلف أنواع الوظائف
- يضع التصديق الذاتي عن طريق بوابة الخدمة الذاتية للموظفين وللمديرين قدرا أكبر من المسؤولية والمساءلة على عاتق الموظفين/المديرين - وتقلل هذه الفائدة من الجهود التي يبذلها مكتب إدارة الموارد البشرية لإدخال البيانات، مما يمكنه من الاضطلاع بدور أقوى في مجال الرصد
- تبسيط تسلسل سير العمل بين الموظفين الفنيين لشؤون الموارد البشرية والمساعدين لشؤون الموارد البشرية. وتحقيق قدر أكبر من التشغيل الآلي لعملية الالتحاق بالخدمة باستخدام مختلف الوصلات البينية - ويمكن لوصلات بينية من قبيل الوصلة بين نظامي EarthMed وإنسبيرا أن تنقل البيانات دون الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات
- (د) البيانات المالية الدقيقة والآنية - قبل تطبيق نظام أوموجا، كانت الأموال النقدية تخصص للمكاتب الميدانية مرة كل ثلاثة أشهر، وهو ما يصعب على المديرين إدارة تدفقاتهم النقدية بصورة فعالة وحصيفة. ويوفر نظام أوموجا إمكانية الإبلاغ المالي الموحد بصورة آنية؛
- (هـ) الفوائد المتعلقة بالسفر - يقلل نظام أوموجا وقت التجهيز المتعلق بالسفر والشحنات والمصروفات. ويحسن إدراج بيانات السفر على نطاق الأمانة العامة في قاعدة بيانات مشتركة واحدة قدرة الأمم المتحدة على التفاوض لعقد اتفاقات مؤسسية أفضل مع مقدمي الخدمات والخطوط الجوية. وعلاوة على ذلك، يتيح النظام إدارة أكثر تركيزا للموارد المتصلة بالسفر، مما يشمل عملية الإبلاغ؛
- ويأخذ الحل المتعلق بالسفر في نظام أوموجا بمفهوم الخدمة الذاتية للموظفين، حيث يمكن للمسافرين أن يقدموا طلبات السفر باستخدام النظام بشكل مباشر، على النقيض من الممارسة القديمة المتمثلة في تقديم طلبات باستخدام نماذج ورقية، يقوم موظف إداري بإدخالها بعد ذلك في أحد حلول تكنولوجيا المعلومات؛
- ورشد نظام أوموجا عدد الموافقات المطلوبة في عملية الموافقة على السفر من عدد يتراوح بين ٨ و ١٢ موافقة (حسب مركز العمل) إلى ٣ موافقات فقط: '١' تقديم الطلب

من قبل المسافرين؛ و '٢' جهة الموافقة على السفر والشحن (الموظف المسؤول عن التصديق سابقا)؛ و '٣' مكتب تجهيز السفر. وسيؤدي ترشيد عمليات الموافقة إلى إلغاء الازدواجية والتقليل من احتمالات ارتكاب الأخطاء وزيادة المساءلة؛

ويستفيد مسافرو الأمم المتحدة من الشفافية الكاملة فيما يتعلق بحالة طلبات السفر والشحن وتقارير المصروفات المتصلة بها، مع تحقق الشفافية الكاملة فيما يتعلق بكيفية تسوية المطالبات. وسيتاح للمسافرين الاطلاع على تاريخ سفرهم كاملا في جميع الأوقات؛

(و) الفوائد المتعلقة بالعقارات - مع اعتماد وحدة إدارة العقارات بنظام أوموجا، أصبحت جميع البيانات المتصلة بالعقارات في جميع أنحاء الأمانة العامة تُسجَّل ويحتفظ بها في حل مشترك واحد، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والتكامل فيما بين وظائف متعددة. ومن خلال الربط بين وحدة إدارة العقارات ووحدة إدارة الأصول الثابتة، يسجل نظام أوموجا الآن جميع التحسينات الرأسمالية للعقارات وأصول البنى التحتية وحالات اضمحلال قيمتها بطريقة تمتثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

وتوفر هذه الأداة المساعدة في تحديث عمليات الاستعراض الاستراتيجي للمرافق ومواصلة القيام بها. وتتيح وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا أيضا صورة شاملة لجميع عقود الإيجار وتيسر تبسيط عمليات إدارة تلك العقود؛

(ز) الفوائد المتعلقة بالمشتريات - يوفر نظام أوموجا حلا وحيدا تحدد في إطاره فهارس العقود ويمكن للمستخدمين أن يختاروا المواد والخدمات من خلاله، مقارنة بنسخ فردية من نظم المشتريات المحلية التي كانت تتطلب قيام كل مكتب من مكاتب المشتريات بإدخال البيانات يدويا. ويلاحظ بالفعل تحقق قدر أكبر من الدقة والكفاءة في عملية تقديم الطلبات. وتوفر هذه الفهارس العالمية المحددة سلفا والمتطابقة في جميع المواقع صورة أكثر دقة لطرائق التنفيذ والتكاليف الإجمالية. وبناء على ذلك، يوفر نظام أوموجا بالفعل زيادة في دقة عملية تقديم الطلبات، فضلا عن زيادة الشفافية فيما يتعلق بالاحتياجات، بما في ذلك السبل التي تنفق بها المنظمة الموارد مصنفةً حسب البائعين والبضائع. وهو يوحد أيضا قاعدة بيانات البائعين، مما يتيح تحسين الرقابة؛

وهذه الفوائد ظاهرة للعيان حاليا، ولكن تحقيق الفوائد وأوجه الكفاءة التي يوفرها حل وحيد يتجاهل الحدود الجغرافية والتنظيمية لعملية سلسلة الإمداد في الأجل الطويل يوجب على المنظمة تحليل الممارسات التجارية ومواءمتها لتغيير الطريقة التي تقدم بها الخدمات؛

(ح) الفوائد المتعلقة بإدارة المعدات والأصول - في إطار نظام أوموجا، تسجل جميع المعدات والأصول ويحتفظ بها في نظام مشترك واحد، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والتوحيد، ودعم مقتضيات الإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتحقيق إدارة مثلى للأصول.